لجنة الانتخابات تدشن برنامج تمكين المرأة سياسيا وتعلن عن تأهيل (166) امرأة للمنافسة

الشريف:إنشاء إدارة المرأة باللجنة نموذج حي لتمثيل دائم للنساء في مختلف الميادين السياسية

برتيبا:الأمم المتحدة ستواصل دعمها للانتخابات واليمن الأولى عالميا التي تنشئ إدارة متخصصة للمرأة بالمؤسسة الانتخابية

صنعاء/ذويزن مخشف :

أكد خالد الشريف رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في اليمن إن المرأة مثلت أولوية خاصة في توجه القيادة السياسية وأن ذلك الاهتمام عبر عنه وجسد على الواقع عندما حصلت المرأة على نسبة من قوام أول لجنة عليا للانتخابات بعد قيام دولة الوحدة اليمنية في 22 من مايو 1990 موضحا أن هذه النسبة وإن لم تجسد المساواة المطلقة في تمثيل المرأة في المؤسسة الدستورية الوليدة حينذاك إلا أنها شكلت حداثة للتجربة وخصوصية المجتمع كقفزة نوعية وخطوة جريئة نحو التمكين السياسي للمرأة على طريق المواطنة المتساوية التي كفلها الدستور الجديد للدولة اليمنية وتجسيدا لمنظومة التشريعات المتفرعة عنه.

وأشار الشريف لدى تدشين اللجنة العليا الانتخابات برنامج التمكين السياسي للمرأة في اليمن للأعوام (2008 - 2010) أمس الأحد وبحضور عضوي اللجنة د.محمد السياني رئيس قطاع الشؤون الفنية وعبده الجندي رئيس قطاع الإعلام وعلي صالح عبدالله وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية وعدد من المسؤولين والمهتمين وممثلي منظمة الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية المشاركين في دعم برنامج التمكين إلى أن غياب المرأة عن قوام اللجان العليا التي تشكلت لاحقاً لم يكن نكوصاً عن المشروع الحداثي وخيار التمكين السياسي للمرأة اليمنية.. وقال" تم تأسيس الإدارة العامة لشؤون المرأة ضمن الهيكل الثابت للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء كفعالية غير موسمية تقتصر على المشاركة بقرارات إدارية فوقية وإنما تمثيل دائم يتبنى التوعية والتخطيط والمتابعة".

وقال الشريف أن كافة القوانين اليمنية ضمنت للمرأة حق المشاركة الكاملة في مختلف ميادين الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان الأمية وخصوصا الأمية السياسية تعد أهم المعوقات أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وأكد رئيس لجنة الانتخابات أن إنشاء إدارة المرأة هو أمر عكس نفسه ايجابياً على تنامي دلالة المشاركة الفعلية للمرأة في العملية الانتخابية وارتفاع معدلات مشاركتها في الفعاليات السياسية والديمقراطية موضحا أن عدد المسجلات في كشوف القيد والتسجيل من الإناث أصبح في العام 2006م ثمانية أضعاف عددهن في سجلات عام 1992م أي أن ما بدأ كغياب للمرأة لم يكن غير تجاوز للشكلية إلى الفاعلية.

كما أكد الشريف على أن تدشين برنامج التمكين السياسي للمرأة يعد مكملا لتدشين مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين التي انطلقت في 11 نوفمبر الجاري.

وقال أنه وعلى صعيد تعزيز أدوار المرأة فقد فتح بوابة للمرأة في هيكلة اللجنة يمكن للمرأة العبور منها إلى إدارة قطاعات أخرى داخل اللجنة بحسب كفاءتها ومؤهلاتها أي إننا لم نستهدف من إنشاء الإدارة العامة لشؤون المرأة حصرها في كوتا محددة وإنما فتح الباب أمامها من خلال هذه الإدارة لمشاركة أكبر في إدارة العملية الانتخابية على غرار مشاركتها في العملية ذاتها.

وأعتبر رئيس اللجنة العليا للانتخابات وجود الإدارة العامة لشؤون المرأة بمثابة الانجاز ومصدر اعتزاز وفخر للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وأنها لتزيد من القناعة بأهمية الدور التوعوي باعتبار إن الديمقراطية وقيم الحداثة هي تراكم معرفي يستدعي تضافر الجهود والتكامل مع جميع الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني.

السيدة برتيبا مهتا المنسق المقيم لبرنامج للأمم المتحدة بصنعاء أكدت من جانبها أن منظمة الأمم المتحدة ملتزمة بدعم العملية الانتخابية في اليمن وأن مكتبها شريك أساسي مع اللجنة العليا للانتخابات منذ أوائل العمليات الانتخابية في اليمن. وأضافت المسؤولة الأممية أن إنشاء الإدارة العامة للمرأة في لجنة الانتخابات خطوة متميزة وقالت أن اليمن بذلك تعد الأولى في العالم التي تنشىء هذه الإدارة المتخصصة ضمن المؤسسات الانتخابية.

وأشادت برتيبا بمشروع التمكين السياسي للمرأة الذي تنفذه اللجنة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وقالت أن المشروع هدفه تحقيق نتائج ايجابية للمرأة في الانتخابات القادمة من خلال إستراتيجية نوعية لبناء القدرات والمؤسسات تمكن المرأة من بلوغ مراتب أعلى من السابق مشيرة إلى أن الأمر كان مشجعا عندما وصلت ثلاث عضوات وتضاءل إلى عضوتين ثم عضوه.

وكان مدير المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية(الإيفس) وممثل المفوضية الأوروبية بصنعاء تحدثا عن أهمية مشروع التمكين السياسي للمرأة ونسبة نجاحه كمشروع لشراكة مع التغطية الإدارية يقوم بدعم قطاع المرأة والقانونية ودعم قدرات اللجنة التوعوية للانتخابات.

من جهتها استعرضت الهام عبد الوهاب مدير عام إدارة المرأة بلجنة الانتخابات في مستهل حفل التدشين مصفوفة أنشطة برنامج التمكين السياسي للأعوام(2008 - 2010م) وكذا الإستراتيجية الإعلامية للتوعية الانتخابية الموجهة للنساء التي سيتم تنفيذها في سبيل زيادة مستوى تمثيل المرأة في الأحزاب والانتخابات القادمة وتخفيف اثر التنافس الحزبي على فرص فوز المرأة.

وقالت عبد الوهاب أن اللجنة العليا للانتخابات أهلت(166) امرأة من مختلف الأحزاب السياسية وذلك تمهيدا لخوض غمار منافسات الانتخابات النيابية القادمة.

وأكدت أن البرنامج يهدف إلى التوعية الانتخابية ورفع الوعي الانتخابي لدى النساء في ست محافظات هي: لصنعاء ، الأمانة، حجة ، ذمار ، عدن لحج) في إطار جهود اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في دعم مشاركة المرأة بفعالية في الدورات الانتخابية المختلفة كناخبة ومرشحة وبما يتناسب مع ثقلها في سجلات الناخبين.

وكان برنامج التمكين السياسي للمرأة قد أنطلق لأول مرة خلال الموسم الانتخابي الماضي عام 2006م وتم استهداف شيوخ وعقال الحارات ونساء الأحياء الشعبية ومناطق الأطراف وطالبات الثانوية العامة ممن بلغن 18عاماً بغرض رفع الوعي بأهمية الانتخابات لديهم ومشاركة جميع أفراد المجتمع فيها خاصة النساء.

وتم تنفيذ البرنامج على مرحلتين مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين واستهدفت سبع محافظات هي:صنعاء ، الحديدة ، عدن ، حضرموت ،

الإيفس تنتقد ترديد الأحزاب شعارات تمكين وتشجيع المرأة دون ترجمة على الواقع

الهام عبد الوهاب:تم تأهيل(166) امرأة من مختلف الأحزاب لخوض غمار الانتخابات القادمة

في ذكرى رحيله الـ(4)

مجاهد أبو شوارب كما عرفته

العميد/ يحيى العذري

ما عرفته عن فقيد الوطن المناضل مجاهد أبو شوارب في بداية مراحل الثورة هو أنه كان رجلاً نشطاً دائم الحركة والتنقل من منطقة لأخرى للتواصل مع الضباط الأحرار والالتقاء بالمثقفين والعلماء وقطاعات الشباب والشخصيات الوطنية والاجتماعية لكسب تعاونهم ودعمهم ومساندتهم للتخلص من النظام الإمامي الكهنوتي المستبد وقيام نظام جمهوري عادل يزيل الفوارق والامتيازات بين الطبقات.

ولا شك أن حركة ونشاط المناضل مجاهد أبو شوارب قد لفتت الأنظار نحوه خصوصاً من قبل الإمام احمد الذي أمر بإيداعه السجن.. وبعد الثورة قام بادوار عسكرية ونضالية عديدة في سبيل نصرة الثورة والدفاع عنها في كثير من جبال ومناطق وسهول اليمن، وكان فعلاً من أشجع الثوار والمناضلين ومقاتلا لا تلين له عزيمة رغم الظروف والمراحل التي مر بها في سبيل ترسيخ دعائم الثورة والنظام الجمهوري مع عدد من الثوار والمناضلين وكان لي شرف المشاركة مع الفقيد في معظم المعارك التي كان يقودها، فكان نعم القائد العسكري المحنك والشجاع، مضحياً بالنفس قبل المال، فكان وطنياً صادقاً ومناضلاً وفياً مخلصاً في سبيل الثورة والجمهورية الهدف والقضية الأساسية التي كان يناضل ويقاتل من أجلها، وله بصمات واضحة المعالم في مختلف المناطق اليمنية، حيث قاد معارك عديدة أثناء فك الحصار عن صنعاء وفي جبال الحيمة وبني مطر ومسور وعمران وحجة وصعدة، وكذلك في إخماد فتنة التخريب في المناطق الوسطى إبان الثمانينات، فكان يخرج منتصراً من كل تلك المعارك، وقد تعرض خلالها للعديد من الإصابات وبعضها كانت بليغة لولا عناية الباري عزّ وجلّ بهذا القائد المقدام.

وبعد انتصار الثورة والجمهورية أسندت إليه العديد من المهام والمناصب السياسية والعسكرية والتي استطاع وساهم من خلالها في ترسيخ الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي حتى تعيينه نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية والأمنية في أكثر من حكومة وكان آخرها حكومة ما بعد الوحدة .. وقد اختير لهذه المناصب نظراً لإلمامه بظروف البلاد وجدارته وقدرته على حل ومعالجة العديد من القضايا والمشاكل الداخلية والقبلية وقضايا الثأر والصراعات القبلية، حيث كان يتمتع ـ رحمه الله- بسعة صدر ورجاحة عقل وحصافة رأي وشجاعة الموقف وله مواقف إنسانية ووطنية عديدة في معالجة المشاكل والقضايا الداخلية، وكان يقدم ويضحي من ماله الخاص من أجل حل المشاكل والخلافات بين الناس ما جعله محل حب وثقة واحترام بين الناس.. أما بالنسبة لأدواره ومواقفه فيما يخص الجانب القبلي فقد كان للفقيد ـ رحمه الله- دوراً كبيراً وبارز وفاعل في معالجة العديد من القضايا القبلية وقضايا الثأر في مختلف مناطق اليمن، وكان يركز في مثل هذه الجوانب في المناطق والمديريات المجاورة لحاشد كعمران وأرحب والجوف وسفيان وحجة وصعدة وعيال سريح وجبل وعيال يزيد لحل المشاكل وإطفاء نار الفتنة التي كانت تحدث بين الفينة والأخرى حتى إذا كلفه الأمر أن يدفع من جيبه وماله الخاص إذا ما تطلب الأمر ذلك.. ومن سماته وسجاياه أنه كان ينظر لأبناء حاشد وبكيل نظرة واحدة دون تفريق أو تمييز بينهم وكان سلوكه ونهجه في حل مثل هذه القضايا والمشاكل القبلية التسامح والكرم والإخاء وتعزيز الروابط الدينية والأخوية والاجتماعية بين مختلف شرائح وفئات المجتمع.. وهذا ان دل على شيء فانما يدل على حنكة ورجاحة عقل مجاهد أبو شوارب ومكانته الكبيرة بين القبائل اليمنية قاطبة وهو خسارة لا يمكن لها ان تعوض.. وأملنا كبير في ان ينتهج أبناؤه نهج أبيهم لسد الفراغ الذي تركه والدهم الفقيد ـ رحمه الله وأسكنه فسيح جناته- وأجزم بانني لا استطيع أن أعطي هذا الرجل حقه مهما كتبت أو سردت الحقائق عنه فانه سيظل حياً في ضمير الأمة ووجدان الشعب والوطن وفي ذاكرة الأجيال والتاريخ لا ينسى وإن نسينا.. كانت علاقته بالشيخ عبدالله علاقة الابن المخلص لأبيه فكان في أكثر من مناسبة لا يتخذ أي قرار أو خطوة أو إجراء حيال العديد من القضايا الوطنية والاجتماعية الكبيرة إلا بعد التشاور والجلوس معه.. فيما كان يعتبر الشيخ عبدالله العميد مجاهد الأب الروحي والأخ الوفي الأمين المخلص الصادق.

محافظ سابق

الوصاية المرفوضة

رفيق علي احمد

من الجميل أن يسمع المرء منا من يطالب له بحقوق ومتطلبات كانت مفقودة منه لأي سبب، ومن الأجمل أن تجد من ينادي برفاهيتك ويأمل إسعاد كل الناس، لكن من المؤسف وغير الجميل البتة أن تكتشف أن من يناشد باسم فعل الخير (أكان جهة أو منظمة أو حزباً) يعمل ويطلب ما يطلبه بغية تحقيق مآربه الضيقة والأنانية المعيبة عليه ومبعث الاستنكار في ذلك أن أولئك النفر (المصلحيين) يوهمون الرعية بأنهم يسعون من أجل نصرتهم والدفاع عن قضاياهم والأدهى مما سبق أن تلمس وبمرارة أن هؤلاء (المتمصلحين) يستغلون بعض أوجه النقص هنا أو هناك وكذا حاجات وهموم البعض من شرائح المجتمع ويتاجرون بها، بل ويجعلون من بعضها شعاراً لمطالبهم المزعومة وهم من كل هذا وذاك براء وإنما همهم الأول والأخير كيف يجنون المكاسب (المتعددة) على حساب المتاجرة بحقوق ومطالب الآخرين متناسين انتماءهم لهذا الوطن الذي ترعرعوا فيه واستظلوا بسمائه وأكلوا ويأكلون من خيراته وثماره الطيبة.

ولعل من البديهي القول إن التشدق بهموم البسطاء ومحاولة المساومة بها باتت قضية يفطن لها الجميع من أبناء هذا البلد ويستحقر مروجوها، صحيح أن هناك حقوقاً كفلها القانون وثمة مزايا واحتياجات قد يفتقر إليها المواطن لمبررات عدة، وأنه يوجد أكفاء يمدون إيديهم للدفع بعجلة التنمية والمساهمة في ذلك والمطالبة بالمشاريع التنموية لمناطقهم وقراهم، لكن هذا لا يمنع أن نميط اللثام عن الطرف الآخر ممن يصنع الشيء نفسه مع فارق الاستغلال واستخدام قضايا العامة ومشاكلهم كدرع وواجهة لاستمالة واستعطاف المواطن الذي أضحى بمنأى وإدراك لكل تلك الأساليب القذرة والرخيصة.

والمصيبة الأكبر أن يصبح أحد الأحزاب السياسية أو بعضها أو فئة من الفئات في غي وجاهلية ووهم تام وذلك عندما ينصبون أنفسهم وصاة على الوطن أو جزء منه متجاهلين أن الشعب اليوم أو بالأمس أو في أي وقت لم ولن يقبل بأي وصي عليه حتى ولو كانت هذه الوصاية تحت أي عذر من الأعذار الواهية والكاذبة .. وحتماً أن الأجدر لأولئك (المخربون) الذين ينضوون في إطار شعاراتهم المخادعة تارة تحت شعار الإصلاح وتارة أخرى تحت شعار جمعيات وهمية ومضللة الأجدر لهم ان يفيقوا من تخبطاتهم الهوجاء التي لا تخدم سواهم ولا تنفع غير أعداء الوطن، ولكن أنى لهم ذلك..؟!

نعم الأفضل لأولئك المرتزقة أن يعودوا إلى رشدهم وإلى جادة الصواب ليساهموا مع الأيادي الشريفة في بناء وطن الـ 22 من مايو وليدركوا جيداً أن مكائدهم باتت مكشوفة وأن وصايتهم التي يدعونها مرفوضة من الشعب اليمني بأسره.. الشعب الذي اختار النهج الديمقراطي سبيلاً للتعبير عن الحقوق التي يكفلها القانون له والشعب الذي ضحى وقدم الغالي والنفيس لأجل أن ينعم أبناؤه وأجياله القادمة بالأمن والخير فكيف سيرتضي غير ذلك طريقاً؟ وكيف سيتقبل وصياً؟!

أخيراً.. ما حملني على قول هذه الكلمات هي أمانة القلم التي توجب علينا جميعاً أن نزجر أولئك الذين يجعلون من أنفسهم أوصياء على الوطن أو بعض أجزائه.. ومن يدري ربما كانت الكلمة زاجراً ورادعاً لأهوائهم وعقولهم المتحجرة!

ورشة عمل ضبط الجودة المعملية وشهادة الاعتماد في المختبرات السريرية

د. القربي: الورشة مهمة لاتخاذ آليات ضبط الجودة المعملية

صنعاء/ سمير الصلوي :

دشن وزيرا الخارجية والصحة والسكان أمس الأحد أعمال اجتماع المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للبيولوجيا السريرية وكذا ورشة العمل الأولى حول ضبط الجودة المعملية وشهادة الاعتماد والتي تستمر لمدة يومين في العاصمة صنعاء بمشاركة عدد من الأطباء اليمنيين والعرب.

وفي حفل الافتتاح ألقى الدكتور يحيى راصع كلمة رحب من خلالها بالحاضرين مشيداً بالدور الذي بذله المشاركون للارتقاء بالخدمة المخبرية وضبط جودة المختبرات في اليمن وهو ما يعد انجازاً كبيراً وبحاجة إلى تعاون وتكاتف الجميع بما فيهم الجمعية اليمنية للعلوم المختبرية والذي يجب عليها القيام بواجبها في هذا الجانب بتوسيع نشاطها في المحافظات والمشاركة في المؤتمرات العلمية المختلفة وفي اجتماعات الاتحاد العربي الدولي حتى تستطيع المنافسة وإدخال نظام الجودة.

د. راصع: تسعى الوزارة إلى ضبط عمل المختبرات في اليمن

ونوه إلى أن الوزارة لن تتهاون مع من يقصر في هذا الجانب وأنها ستمد يد العون للجمعية بكل الوسائل المتاحة.

وحذر وزير الصحة والسكان في نفس الوقت من انتشار المختبرات التي لا تتوفر فيها المؤهلات العلمية داعياً الجمعية إلى الا تفتح أي مختبر إلا بعد أن يكون مالكه عضواً فيها.. متمنياً النجاح لإعمال المؤتمر وأن تكون التوصيات بما يلبي الطموح.

ومن جانبه أشاد الدكتور القربي وزير الخارجية عضو الاتحاد العربي للبيولوجيا السريرية بما قدمه الإتحاد العربي للبيولوجيا السريرية ودعا الجمعيات بمختلف تخصصاتها إلى أن تكون رافده لوزارة الصحة بمختلف الأبحاث العلمية المخبرية وألا تبقى عاملة على مجرد تشخيص لمرض فقط.

وطالب القربي القطاع الخاص بالمساهمة الفاعلة في رفع مستوى الخدمات المخبرية لافتاً إلى بأنه يجب على الدولة الرقابة الشديدة وضبط المختبرات المخالفة التي لا تتوفر فيها أدنى المواصفات الحديثة والمواكبة للتطور العلمي.

ودعا أعضاء الجمعية إلى عدم الانزلاق في المتاهات السياسية والحزبية وأن يجعلوا نصب أعينهم العمل الأكاديمي والبحث العلمي لرفع المستوى المهني والارتقاء به.

هذا وسيناقش الاجتماع على مدى يومين عدداً من الأوراق العلمية والبحثية منها الخدمات الصحية المخبرية في اليمن ووضع الجودة للأستاذ الدكتور سعيد الشيباني أستاذ الكيمياء الحيوية في كلية الطب بجامعة صنعاء ، وورقة في ضبط الجودة المعملية للأستاذ الدكتور سمير الشرجبي أستاذ علم الدم بكلية الطب في جامعة صنعاء وغيرها من الأوراق اليمنية التي تناقش عملية ضبط الجودة وتطبيقها في المختبرات بما يساهم في تطوير عمل المختبرات وجودة

دورة تربوية في الحديدة

الحديدة/ أحمد الكاف :

بدأت أمس بمحافظة الحديدة فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتقييم مؤشرات الخطة الخمسية الخاصة بتعليمات الاستثمارات 3+2+1 والخاصة بالبيانات المركزية والمحلية على مستوى المحافظات والمديريات بمشاركة 22 مشاركاً ومشاركة من منظمات المجتمع المدني ومديريتي زبيد وحيس واللجنة الوطنية للمرأة وبدعم من منظمة أوكسفام البريطانية.

وفي افتتاح الدورة ألقيت كلمتان من قبل الأخ/ مجيب سلطان منسق المنظمة والأخ/ نزار أنيس ناجي مسؤول التنمية بالحديدة أشارتا جميعهما إلى أهمية جمع البيانات من قاعدة البيانات المركزية في إدارة الإحصاء والمعلومات من القطاعات والإدارات المختصة ليتم استيفاء البيانات اللازمة لاحتساب مؤشر القبول والالتحاق بالتعليم الأساسي عامة.

وتهدف الدورة إلى الحصول على البيانات اللازمة للحصول على المؤشرات المتصلة بمعرفة مستويات الانتشار والتغطية لخدمات التعليم الأساسي والتعرف على مستوى تحقيق العدالة والمساواة في توزيع هذه الخدمة المصاحبة لمدى تطور الجودة والنوعية إضافة إلى جمع البيانات من قاعدة البيانات المركزية في إدارة الإحصاء والمعلومات من القطاعات والإدارات المختصة كالتوجيه والتعليم وإدارة التغذية وقطاع تعليم الفتاة وشؤون الموظفين والشؤون المالية والتخطيط وكذا جمع بعض البيانات المتصلة بالمنظمات الداعمة للتعليم الأساسي.

الحملة الوطنية ضد شلل الأطفال من منزل إلى منزل لجميع الأطفال دون الخامسة من العمر